الفســـــاد الاقتصادي : المفهوم ، والأسباب والآثار، وســـــبل الوقاية والمكافحة

أ.نادية يوسف بن يوسف أ. آمال سعدون إقريشين

المخلص :

اكتسب موضوع الفساد ومكافحته أهمية كبرى في الســـنوات الأخيرة من القـــرن المنصرم في ظل تنامي الآثار السلبية للفساد في جهود التنمية الاقتصادية ، وأسهمت عدة أسباب في ازدياد الاهتمام بهذا الموضوع والتركيز عليه منها : السرعة في انتشار المعلومات وزيادة مشاركة الشعوب في صنع قراراتها، وتضـــرر مصالح الدول المتقدمة والنامية من تفشي هذه الظاهـــرة ، الأمر الـــذي أدّى إلى تركيز الدراسات النظرية والعملية على هذا الموضوع ، وتعتمد هـــذه الدّراسة في علاجها لهذا الموضوع على المـــزج بين التحليل النظري والاستفادة من التجارب والدروس العملية في الدول الصناعية والنامية التي تتوافر بها البيانات والدراسات الميدانية .

المصطلحات الرئيســـــة : الفساد الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية ، المساءلة ، آليات ، مكافحة .

The study deals with the issue of economic corruption and its impact on economic development , at the end of twentieth century, interest in this topic increased,theortically and practicaiiy ,for several reasons including the speed in the spread of informathon and the countries affected by the outbreak of the phenomenon, in dealing with this issue ,the paper relies on a mixture of theoretical analysis and practical experiences learned from industrialized and developing countries , for which data and field studies are available .

المُقدّمـــــــــــة :

يعد الفســـــاد الاقتصادي ظاهـــــرة دولية يمكن رصدها في المجتمعات كافة أيا كان موقعها الجغرافـــــي أو عصرها التاريخي أو كونها مجتمعات متقدمة أو نامية ، كما أنه يعد من أبـــرز المشاكل الاقتصادية التي أرهقت كاهل صانعي السياسات الاقتصادية بما له من آثار تدميرية في البناء الاقتصادي للدول ، فوفـــق استبيان أجرى لحوالي 60 مسؤولا من دول نامية عن معوقات التنمية أجمعت اجاباتهم على أن الفساد

الاقتصادي هو أكبر معوق للتنمية [1]، لذا تكاثفت الجهود لمحاربته والحدّ منه ، وتهدف الدراسة إلى تسليط الضـــوء على ظاهرة الفساد الاقتصادي كأهم معوق للتنمية وســـوء الاستغلال لموارد المجتمع في المؤسسات الحكومية ، وهذا لا يعني أن هذه الظاهرة غير متفشية ي القطاع الخاص، بل للدور الكبير الذي يلعبه القطاع العام في الاقتصادات العربية بشكل عام والليبية بشكل خاص .

مشـــــــكلة الدّراســـــــــة:

يتأثـــر الاقتصاد الليبي بظواهـــر عدّة، منها ظاهرة الفساد الاقتصادي التي تنخر في هيكلية الدولة، فضلا عن عجز الأخيرة عن مواجهة هذه الظاهرة.

هـــدف الدراســـــة :

تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع الفساد الاقتصادي في ليبيا، وتشخيص أسباب الظاهـــرة وآثارها في الاقتصاد الليبي ومن ثم تحديد سبل الوقاية والمعالجة لها.

فرضيـــــة الدّراســـــة :

تنطلـــق الدراســـــة من فرضية مفادها أن الفساد الاقتصادي يستفحل في المؤسسات الحكومية في ليبيا ، ويولد أثاراً سلبية على مؤشـــــرات الاقتصاد الكلي ويعرقل التنمية الاقتصادية .

المنهجيـــــة البحثيـــة للدراســـــة:

اعتمدت هذه الدراســة في معالجة الموضوع على المنهج الوصفي بالرجوع إلى المصادر المتخصصة في هذا المجال ، ونظرا للشح المفرط في البيانات والمعلومات المتعلقة بواقع الفساد وانعكاساته السالبة على المتغيرات الاقتصادية الكلية وآثاره في المنطقة العربية عامة وليبيا خاصة ، تم الاسترشاد بتجارب الدول المتقدمة والنامية التي لعبت مؤسساتها القضائية والتشريعية والإعلامية دورا بارزا في تعرية الفساد وآثاره وأسبابه وسبل مكافحته، مع الاستشهاد بأمثلة وأرقام من واقع ليبيا والمنطقة العربية .

وقد تناولت الدراســـة الآتـــي :

أولا : مفهوم الفساد وأشكاله ، ثانيا : دواعي الاهتمام به دوليا، ثالثا: مؤشرات قياس الفساد وموقع ليبيا منها رابعا : خصائص الفساد وأنواعه وأسبابه ، خامسا: الآثار الاقتصادية، سادسا: سبل الوقاية والمكافحة

أولا- مفهوم الفساد وأشكاله:

الفساد لغويا هو أخذ المال ظلما والمفسدة ضد المصلحة [2] مصداقا لقوله – تعالـــى - : (**وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِـــــدِينَ**)[3] ويُفهم من المعنى اللغوي أن المؤسسات التي يطالها الفساد تنحـــرف عن تحقيق المصلحة التي وجدت من أجلها ، وهنا تكمن خطورة الظاهرة ؛ ولكن وعلى الرغـــم من تعدد الأدبيات التي تناولت هذه الظاهرة ، فإنه يصعب الوصول إلى تعريف جامع مانـــع لها ، ويعزى السبب إلى تداخل أبعادها وتشابكها في تأثرها بالاقتصاد القومي والمجتمع ككل ، ومن هنا تعددت التعريفات التي منها :

1- تعريف البنك الدولي للفساد بأنه: " سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" [4] ، ويعكس هذا التعريف آليتين للفساد هما : آلية الاستغلال السيء من قبل مسؤولي الدولة لمراكزهم ، بوضع اليد على المال العام وانتهاك القوانين والأنظمة النافذة لتعظيم المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة ، وآلية دفع الرشوة للمسؤولين في القطاع العام والخاص للحصول على مكاسب غير مشروعة بتسهيل تنفيذ اجراءات وممارسات معينة .

2- تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 بأنه : " الرشـــوة بجميع وجوهها والاختلاسات في القطاعين الخاص والعام، والمتاجرة بالنفوذ واساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع ، وغسل العائدات الاجرامية ، وإخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد، واعاقة سير العدالة، زيادة على أفعال المشاركة والشروع بكل ما سبق ذكره" [5] .

ويهمنا في هذه الدراسة التركيز على الفساد الاقتصادي الذي يعني الإتيان بأفعال تمثل أداء غير سليم أو اساءة استغلال الوظيفة استنادا إلى السلطة، بما في ذلك أفعال الامتناع توقعا لميزة أو لميزة يوعد بها، أو تطلب بشكل مباشر سواء للشخص نفسه أو لشخص آخر[6].

واستنادا لما سبق فالفساد بالمعنى الشامل هو ظاهرة كلية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وأخلاقية مرتبطة بالمنظومة العامة للمجتمع ككل، وتصب كلها في محاولات احتكار السلطة السياسة والاقتصادية من جانب النخبة المسيطرة ومريديها لقاء منافع شخصية.

كما يتخذ الفساد انماطا وأشكالا عدة متداخلة ومتشابكة يصعب الاحاطة بها والتصدي لها تبرز في مجموعة من السلوكيات التي تعبر عن تلك الأشكال ويمكن توصيفها فـــي

الرشـــــــوة : وتعني تقديم مبالغ مالية إلى شخص أو جهات ما للحصول على منافع شخصية ، وهي من أشهر أنواع الفساد حيث قدرت قيمتها في بعض الدراسات بما يعادل التريليون دولار أمريكي سنويا في العالم[7] ، ومنها التفريط بالمال العام لصالح الطرف الأجنبي بالتحايل على القوانين والتشريعات عند ابرام العقود مع الشركات الأجنبية لقاء مدفوعات غير مشروعة .

الاختلاس : ويعني الاستـحواذ على المال العام بدون وجه حق واستغلاله في تحقيق المصالح الشخصية، ومنها حسب ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة 2019 م ، القيام بتسديد مرتبات وهمية بأرقام وطنية مـــــزورة .

الواسطة والمحسوبيـــــــة : وتحدث من محاباة شخص أو جهة ما على حساب شخص أو جهة أخـــرى في تقديم منفعة ، لذا تعد من أصعب وأخطر أنواع الفساد لكونها غير محسوســـــة ويصعب اثباتها بأدلة وبراهين كما هو الحال في النوعين السابقين، واكدت دراسة استقصائية اجريت عام 2012م ، مع موظفين رفيعي المستوى من الوزارات والقطاع الخاص وافق حوالي 63 % من المستجوبين بقوة أن الرشوة من العقبات الرئيسة التي تحول دون تنفيذ الدولة لبرامج التنمية، أما 93% من المستجوبين وافقوا وبشدة على أن انتشار المحسوبية يعيق تنفيذ برامج التنمية بينما وافق 83% من المستجوبين بشدة أن القادة في القطاع العام يفتقرون إلى المهارات اللازمة لأداء وظائفهم بكفاءة[8] من أبرز الأمثلة على ذلك اسناد الوظائف المرموقة إلى أبناء الشخصيات المعروفة أو أصحاب الانتماءات المعينة ، بحجة أن الاختيار لهم تم بناء على اختبارات كتابية أو عملية أو بناء على مقابلات شخصية .

ولكن وما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة والسلوكيات التي تعبر عن هذه الظاهرة فإنه لا يمكن اختزال مفهوم الفساد في مظهر أو آخـــر فهو أوسع من ذلك بكثير، فجرائمه تتضمن الرشوة والمحسوبية والتزوير وتبييض العائدات غير المشروعة والسرقة والاختلاسات وشراء الذمم والاعتداء على ملكية الدولة من أراضي ومباني ومؤسسات عامة والأغذية الفاسدة والرواتب الوهمية وانهيار المباني والجسور والأنفاق وتسجيل الأصول العقارية والمالية بأسماء الزوجات والأبناء والأقارب والتلاعب بالميزانيات والحسابات لحماية المفسدين ، وصفقات الأسلحة الفاسدة وسرقة الموارد العامة لشراء الولاء والتأييد وفقدان الشفافية والمحاسبة وأنشطة السوق السوداء وقبول الهدايا الثمينة والتغاضي عن الأنشطة غير القانونية .

ثانيا ـ دواعي الاهتمام بظاهرة الفساد دوليا:

بدأ الاهتمام بظاهرة الفساد في التسعينيات من القرن المنصرم عندما أولت العديد من الدراسات الاهتمام بها وتتبع آثارها، واعُتبر عام 1995م، عام الكشف عن الفساد ومحاربته، لذا فالمعلومات المتوفّـــرة عن هذا الموضوع قليلة وأساليب مكافحته ظلت احتمالات متروكة للمستقبل، ويعزى الاهتمام بهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

أولا ـ تطور تقنية المعلومات: وتعدد وسائلها سرعت في الكشف عن هذه الظاهرة وتعريتها في الدول، خاصة بعد زيادة عدد الحكومات الديمقراطية في العالم وما تبع عنها من زيادة المساءلة للمؤسسات العامة والخاصة عن كيفية استغلالها لموارد المجتمع.

ثانيا ـ نمو تجارة الأعمال الدوليـــة: وما تبعها من زيادة فرص تقديم الرُشى للمسؤولين، لإرساء العقود والممارسات على بعض الشركات دون غيرها خاصة وأن قوانين دولها تسمح بذلك، ففي ألمانيا مثلا تقدر الإحصاءات أن ما بين 500- 600 مليون مارك ألماني تخصص للفساد الأجنبي وتدرج في بند نفقات ضرورية ثم تخصم من ضرائب الشركات [9] مما دفع بالشركات غير المستفيدة والتي تجرم قوانينها دفع الرُشى للصفقات الأجنبية إلى رفع الدعاوي والطعون بهذه الممارسات والقائمين بها. **ثالثا ـ احلال الدول الصناعية القروض** : محل الهبات والمساعدات في تمويل الدول النامية دفعها إلى التأكد من مدى ممارسة هذه الدول للشفافية في تعاملاتها وتقاريرها المالية للحصول على قروضها .

رابعا ـ توسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال التوسع في الانفاق الحكومي وفرض الضرائب ، ساعد على سوء استغلال المسؤولية وتفشي الرشى خاصة في الدول التي يُغيب شعوبها عن المشاركة في اتخاذ القرارات .

كما يلاحظ وبما يثير الدهشـــة قيام بعض المتخصصين بالتنمية بالترويج في الأدبيات لمفهوم الفساد المنتج فظهرت بعض النظريات الاقتصادية التي دعت إلى تشجيع وجود قدر محدود من الفساد في المؤسسات ، بحجة قدرة الفساد المنتج على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتفعيلها من خلال تقليل القيود البيروقراطيـــة وتجاوز الروتين الإداري في العمليات الاقتصادية والمالية ، وتوفير الفرص للشركات الأكثر كفاءة لقدرتها على دفع الرشى لاستثمار أموالها في المشروعات التنموية ، كما يحرك الموظفون مرتكبي الفساد السوق بتفعيل الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمية ، إضافة إلى استغلال الكفؤ لعنصر الوقت في تنفيذ المشروعات دون إبطاء يضر بالإنتاج والاستثمار. ولكن يجدر التذكير بأنه وبغض النظر عن مشروعية الفساد الاقتصادي

بحدوده المعقولة أو اللامعقولة فإنه تم دحض الحجج القائلة بأن الآثار الايجابية للفساد أكثر من سلبياته ، فهو مرفوض قانونيا وأخلاقيا ، بما يجعل من حجج مؤيديه واهية ، وما يعـــزز هذا الرأي قيام بعض الشخصيات المهمة بإدانة الفساد ، ومن هذه الشخصيات (مايكل كامــديسوس) - المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي - عندما قال : "من الضرورة بمكان التقليل من الفساد في العديد من المجالات بالحكومات المختلفة " ، كما وصفت وزيرة تنمية سابقة الفساد بأنه : "عائق أساسي للتنمية وليس كما يراه بعضهم بأنه إحدى حقائق الحياة الثابتة التي تساعــد على دوران عجلة الحكم والتجارة والاقتصاد" (10)

ثالثا ـ مؤشرات مدركات قياس الفساد وموقع ليبيا منها :

اهتمت المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بإصدار مقاييس تهتم بإبراز مخاطر الفساد وتداعياته السلبية على اقتصادات الدول حال تقاعسها عن مكافحته، لكونه معوق رئيسي للتنمية وقرين ملازم للفقر والتخلف، وتصدر أغلب المقاييس المتاحة من مؤسسات مالية ، وأشهر المقاييس وأكثرها استخداما مؤشر إدراك الفساد Corruption perceptions index الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ، وفيه يتم ترتيب الدول حسب مستوياتها من الفساد من حيث وجود مدفوعات غير مشروعة يحصل عليها العاملون في المؤسسات العامة ، لتسهيل إجراءات متعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد ودخول الأسواق والحصول على مزايا تفضيلية وغيرها ، وأضيف إلى تلك المؤشرات مدى حماية الصحافة والصحفيين والمنظمات غير الحكومية وكوفيد 19. وذلك بعد استفحال الفساد من وراء تلك الجائحة ، وتقويض منظومة الرعاية الصحية في الدول وفي هذا الصدد أكدت (ديليا فيريرا روبيو) - رئيسة منظمة الشفافية الدولية - أن " كوفيد 19 ليس مجرد أزمة صحية واقتصادية؛ بل إنها أزمـــة فساد وهو أمر نفشل حاليا في إدارته "، كما يقيس مدى انتشار الفساد بين المؤسسات العامة والسياسيين ، ويرتبط المؤشر بمؤشرات اقتصادية كمتوسط الدخل ونسبة الفقر ومســـتوى الاقتصاد غير الرسمي وحصة الدولة من الاستثمار الأجنبي ونسبة الإنفاق على الصحة والتعليم(11) ، ويعتمد في ذلك على تقييمات الخبراء والمحللين السياسيين ورجال الأعمال المحليين والأجانب وعلى بيانات يتم جمعها عن طريق استطلاعات وآراء متخصصة تقوم بها مؤسسات مستقلة، ويتضمن المقياس الدرجة من 0 – 10 ثم أصبح ابتداء من عام 2011 م (100) درجة ، إذ اقتربت الدرجة من الصفر تعني (الأكثر فسادا) ، وكلما اقتربت من 100 فهي (الأكثر نزاهـــــة) ، وتسعى الدول إلى تحسين ترتيبها

من هذا المؤشر لما له من تأثير جاذب أو طارد للاستثمارات الأجنبية ، فالشركات الكبرى تتجنب الدول التي تتذيل مؤشـــر الفساد استنادا إلى القاعدة الاقتصادية أن " رأس المال جبان" ، كما أن التباين في هذا المؤشـــر يُظهر مدى انتشار الفساد وتغلغله داخل المؤسسات ، ويبين مدى تحسن أو تدهور الشفافية وما تعنيه من انتشار الفساد واستمراريته من تناقصه في تلك الدول ، وتواجه آليات القياس عـــدّة صعوبات يتمثل أهمها في السرية في ممارسة الفساد وإخفاء معالمه لحماية الأطراف المتورطة من المسألة ، إضافة إلى التضامن بين المفسدين لحماية بعضهم بعضا ، وهذا ما يصعّب من عملية الدراســـة لهذه الظاهرة استنادا إلى القواعد العلمية [12] ويعانـــي المؤشر من أوجه قصور عدة ، تتلخص في أنه يقيس الانطباعات العامة للدول دون إجراء دراسات تقيم درجة مطابقتها للواقع ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في صياغة الاستراتيجية اللازمة للمكافحة ، ناهيك عن التحيز الضمني الذي يتسرب عن تلك المؤشرات لذا لا يجب اعتماد الترتيب الوارد عن تلك التقارير على أنه يعكس الواقع الموضوعي المقارن بين الدول المختلفة ، ولكن وعلى الرغم من أوجه القصور تلك فإن المؤشر يعطي انطباعا عاما للدولة لدق نواقيس خطر الفساد ولتحديد استراتيجية الوقاية والمكافحة.

ويغطي مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 (180) دولة سجلت فيه أكثر من ثلثي البلدان أقل من 50 درجة بمتوسط 43 درجة فقط ، وأظهرت البيانات أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم لاتزال معظم البلدان تفشل في معالجة الفساد بشكل فعال[13] ولا نغالي إذا قلنا أن الفساد في ليبيا أصبح ظاهرة وضعت البلد في مرتبة متقدمة في قوائم الدول الأكثر فسادا في العالم حسب تلك المؤشرات ، وحسب ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة الليبي ، إضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية لندرك أن مظاهر الفساد ظاهرة جلية للعيان . ويوضح الجدول التالي تطور مؤشر مدركات الفساد في ليبيا خلال الفترة (2008– 2020) .

جدول(1) تطور وضع ليبيا في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2008 – 2020)

السنة	المؤشر	الترتيب	عدد الدول
2008	1.7	126 من 10	180
2009	2.1	130 -	180
2010	2.2	146 -	178
2011	2.0	168 -	183
2012	21	160 من 100	176
2013	15	172 -	177
2014	18	166 -	176
2015	16	161 -	170
2016	14	170 -	176

2017	17	171 -	180
2018	17	170 -	180
2019	18	168 -	180
2020	17	173 -	180

المصدر : اعداد الباحثتين وفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية لسنوات مختلفة .

يبيّـن الجدول السابق مكانة ليبيا بين الدّول من حيث تفاقم الفساد ، فيلاحظ أن أفضل موقع تحصلت عليه ليبيا كان عام 2008 م ، إذ تحصلت على الترتيب 126 من أصل 180 دولة ، ولكن وبشكل عام فإن حجم الفساد في ليبيا مرتفع حيث قفز ترتيب ليبيا من المرتبة 126 عام 2008 م ، إلى المرتبة 168 عالميا عام 2011 م ، ويعزى ذلك إلى حالة الحرب وعدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد وما نجم عنها من ضعف تطبيق القوانين والأنظمة وعدم تفعيل القضاء والأوضاع الاقتصادية الصعبة نتيجة تدني انتاج النفط الممول للإيرادات العامة وتذبذب أسعاره عالميا ، إضافة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وغياب السياسة الجادة لمكافحة الفساد وغياب أنظمة الشفافية والمساءلة بالدّولة وغيرها[14] ، وفي 2012 حصل تراجع في الترتيب إلى المرتبة 160 ، ثم عاد الترتيب إلى التقهقر من جديد عام 2013 م حيث احتلت ليبيا المرتبة 172 أي : تذيلت الترتيب الخامس عالميا ، وواصلت المؤشرات ارتفاعها مع تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وانهيار مؤسسات الدولة ، ورغم تراجع المؤشـــر إلى المرتبة 166 عام 2014 م ، حيث احتلت ليبيا الترتيب العاشر عالميا ، فإن ليبيا صنفت في المركز 173 عالميا عام 2020 م ، في حين كان ترتيبها 168 و 170 عالميا وعلى التوالي عامي 2018 و2019 من ضمن 180 دولة ، وبذا احتلت ليبيا في السنوات الأخيرة وفقا لتقرير مؤشـــر مدركات الفساد لعام 2020 م ، قائمة أكثر عشر دول فسادا في العالم من أصل 180 دولة تناولها التقرير وربطت المنظمة تقريرها لتلك السنة بين البلدان الأقل فسادا والقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والصحية لجائحة فيروس كورونا المستجد.

رابعا – خصائص الفساد وأنواعه وأسبابه:

1- **خصائص الفساد** :

تتلخص خصائص الفساد في الآتي :

- اشتراك أكثر من طرف فهناك طرف مستفيد من تعاطي الفساد لمصلحته أو لمصلحة طرف اخر، وطرف مرتكب للفعل الإجرامي يدعم الطرف الأول فيحصل التبادل للمصالح.

- التضحية بالمصالح العامة من أجل تحقيق المصالح الشخصية لذات المفسد أو لذويه بمخالفته القوانين واللوائح والقيم الأخلاقية.
- الإضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع في كافة مؤسساته وخاصة الميزانيات المرصودة للمشاريع الاقتصادية والاستثمارية، بما ينعكس سلبا على وتيرة التنمية وموارد المجتمع.
- السرية والتمويه فإجراءات الفساد تعتمد على التحايل والخديعة في الممارسة من خلال تزوير المستندات والوثائق والتأويل الخاطئ للنصوص القانونية لتحقيق مكاسب غير مشروعة.
- اختلاف البيئة العامة للفساد فالفساد في بيئة الموانئ للمستوردين والضرائب، تختلف عن البيئات التي لا ترتبط بتعاملات تجارية ومالية كبيرة ، كم أن ارتباط الفساد بحالات الاحتقان من فقر وبطالة وتضخم وأزمات الحروب، تدفع الأفراد لتدبير أمورهم بمختلف الصيغ غير مشروعة

وهذا يعني أن أية ممارسة تنطبق عليها الخصائص السابقة تعد مظهرا من مظاهر الفساد فهذه الظاهرة تتداخل في كل قطاعات المجتمع وعلاقاته، ابتداء من الدولة بمؤسساتها الرسمية التشريعية والتنفيذية والقضائية ومؤسسات الثقافة والأعلام وانتهاء بالأفراد في معاملاتهم اليومية[15]

2- أنواع الفساد :

صُنفت أنواع الفساد وفق معايير موضوعية ارتبطت بهذه الظاهرة تمثل أهمها في :

أ- الفساد حسب الحجم : ويتضمن الفساد الصغير ويأتي من تقاضي موظفين في الدولة الرشوة لإنهاء عمل أو تسهيل مهمة هي أصلا من واجباتهم ، وهذا النوع من الفساد ينخرط فيه مستويات مختلفة من المسؤولين والإداريين ويلحق ضرره بعدد محدود من الأفراد إذ يتحملون كلفة إضافية لإنجاز أعمالهم الرسمية ، أما الفساد الكبير فيتأتى من تقاضي مسؤولين كبار وقادة في الدولة يتمتعون بسلطات واسعة الرُشى لعقد صفقات كبرى ترتبط بمشاريع ضخمة لجهة ما دون الأخرى .

ب- الفساد حسب مجالاته : ويشتمل على الفساد السياسي ويتأتى من أن دساتير الدول الديمقراطية تنص على حجم الأحزاب السياسية ومستقبلها في السلطة يرتبط بالانتخابات ، لذا تسعى بعض الأحزاب إلى شراء الأصوات ، كما قد يتعاون رجال المال والأعمال بتمويل الحملات الانتخابية لقاء الحصول على منافع شخصية حال وصول الحزب إلى السلطة . الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الثقة في نشاطات ومهام الأحزاب المختلفة، وتحول

القرار السياسي إلى دعم للنفوذ وأصحاب المال وإهمال باقي الشعب، ويبرز الفساد السياسي في اشكال عدة منها: تورط السياسيين في الحصول على مبالغ مالية لتمويل حملاتهم الانتخابية وكمثال على ذلك حصول الرئيس الفرنسي ساركوزي على مبلغ 50 مليون دولار أمريكي من القذافي لتمويل حملته الانتخابية عام 2007 [16] تهريب الآثار من قبل البعثات الدبلوماسية وتوسطها في الحصول على صفقات لشركات مقابل عمولات مغرية .

والفساد الإداري باستغلال السلطة العامة في الحصول على منافع شخصية بمخالفة القوانين واللوائح ، وفي العادة يشتمل هذا النوع من الفساد على النهب والاختلاسات وتبييض الأموال والمتاجرة بالبشر والأعضاء والمخدرات ، والفساد التجاري يرتبط بتعاملات البيع والشراء ، وتبرز مظاهره في التلاعب بالأسعار والمعايير للسلع ، والغش في العلامات التجارية وبيع الأغذية غير الصالحة للاستعمال البشري ، وتهريب السلع المدعومة إلى دول الجوار ، وادخال السلع الممنوعة من هذه الدول إلى أرض الوطن كالكحول والمخدرات ، والفساد الاقتصادي : هو الاستغلال المنحرف لقطاع الأعمال والاحتكار الاقتصادي، يستهدف مصالح اقتصادية تضر بمصالح المجتمع بسبب تغييب الضوابط وضعف الرقابة الإدارية والمالية ، وينجم هذا النوع من الفساد عن كيانات احتكارية قطاعية خاصة أو عامة تمتلك هامشا واسعا في اتخاذ القرارات ، ويسهم الفساد في احتكارات القطاع الخاص في تركـــز الثروة في أيدي الأقلية ، وفي القطاع العام ، ويسهم في ضعف أداء المؤسسات وتبديد موارد المجتمع وتهميش قطاعات تنموية مهمة ، ويظهر الفساد الاقتصادي في التهرب الضريبي وتبييض الأموال والغش الجمركي وغيرها .

ج-الفساد حسب انتشاره: ويتضمن الفساد المحلي ويكون بين مؤسسات الدولة الاقتصادية ومؤسسات أجنبية، وينحصر في مجال التعاملات اليومية، والفساد الدولي ويرتبط بحرية التجارة والشركات المتعددة الجنسية، ويتميز هذا النوع من الفساد بالتعقيد والتشابك، ومحاصرته تتم بتضافر الجهود الدولية لتقليص خطورته على اقتصادات الدول.

3– أسباب الفساد الاقتصادي:

لخصت منظمة الشفافية الدولية أسباب الفساد في الصيغة التالية : الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مساءلة + شفافية + نزاهة) [17] فتفشي الفساد في المجتمعات يدق نواقيس الخطر سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي

لمواجهته ، لما له من آثار سلبية في اقتصادات الدول ، وبشكل عام فإنه يمكن ارجاع الفساد إلى سببين رئيسيين هما :

أ- الحصول على المنافع غير المشروعة : وتتمثل في تدخل الحكومات في الأنشطة الاقتصادية من خلال :

- اشراف القطاع الحكومي على بعض المشروعات العامة ، يتيح الفرص للمؤسسات المرشحة للتنفيذ بدفع الرُشى للموظفين المسؤولين بصورة تؤثر في كفاءة الدولة في ممارسة وظيفتها الاقتصادية ، لقاء أن تكون إحدى المؤسسات مقبولة في المنافسة ، أو تقوم بالتلاعب بالعطاء ودفع المتنافسين خارج النشاط التجاري أو بالتواطؤ في تحديد الأسعار، أو بالتنصل من بعض مواصفات الجودة للمشروع قيد التنفيذ .
- قيام الحكومات بدعم بعض السلع والخدمات الأساسية لمساعدة ذوي الدخل المحدود ، يفسح المجال أمام بعض الفئات غير المستحقة للدعم لتقديم الرُشى والهدايا لاستحواذ هذه السلع والخدمات بما يعمق الفقر بذهاب الدعم لغير مستحقيه .
- سيطرة الحكومات على المؤسسات المالية ، يخلق الدوافع أمام المقترضين لدفع الرُشى للحصول على التمويل بشروط ميسرة ، وقد أشارت المذكرة التطبيقية التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP حول أسباب الفساد إلى "أن الفساد ينشأ عندما تكون لدى المسؤولين الحكوميين سلطة واسعة مع قدر ضئيل من المساءلة" .
- تعدد سعر الصرف الأجنبي والحصول على رخص الاستيراد والتصدير تخلق مناخا موبوءً للفساد للحصول على أسعار تفضيلية في الأولى وتحقيق أرباح خيالية في الثانية ، مبررا قويا لإرشاء صانعي القرار في المؤسسات العامة .

ب- انخفاض الأجور والمرتبات : أو تأخر صرفها في مواعيدها نتيجة سوء استخدام الميزانية العامة أو تأخر تنفيذها ، تشعر الموظف بالظلم وتدفعه إلى تعويض النقص في مرتبه بالحصول على العمولات لتدبير احتياجاته المعيشية زيادة على وجود طرق خاصة لتعويض الأجور المنخفضة تبدو في كثرة التغيب عن العمل والقيام بأكثر من وظيفة بما يتعارض مع عمله العام

ج- توافر الموارد الطبيعية الاستراتيجية : تغري بعض المسؤولين لتحقيق مكاسب غير مشروعة فالأرباح الخيالية الناجمة عن استثمار النفط ، تخلق فسادا أكبر حجما وخطورة

في أوساط بعض كبار المسؤولين الذين بيدهم ابرام العقود ومنح امتيازات التعاقد للشركات الأجنبية بطرق ملتوية

د- وجود حسابات خارج الموازنة العامة : كالزيادة في الانفاق العسكري ، خاصة وأن ميزانية الدفاع من الأسرار القومية التي لا تناقش علانية , ولا يتحدث عن تفصيلاتها حتى مع الأجهزة الرقابية والمحاسبية ، وهذا الوضع يخلق لبعض المسؤولين الفرص للحصول على العمولات من موردي الأسلحة خاصة وأن هؤلاء الموردين هم شركات خاصة أو وسطاء .

هـ- ضعف الكفاءات الاقتصادية للدولة : وابتعاد التعيينات عن معدلات الجدارة والكفاءة والشفافية في التعيين ، أدت إلى تسرب موظفين غير اكفاء إلى المواقع الإدارية العليا ، بما أدى إلى ضعف الأداء المؤسسي .

و- عدم اهتمام القادة السياسيين بمحاربة الفساد : في مجتمعاتهم إضافة إلى التغاضي عن أعمال الفساد المتعلقة بأبنائهم وأقاربهم وأصدقائهم ، فضلا عن هشاشة المؤسسات الرقابية والمحاسبية زادت من انتشار معدلات الفساد بأرقام مخيفة خاصة في الحكومات الهشة .

وتعزيزا لما سبق تستشهد الدراسة ببعض الامثلة من تجارب الدول للتدليل على هذا النوع من الفساد في الدول الصناعية والنامية ، شهدت برامج الخصخصة في روسيا في بداية التسعينيات درجات عالية من الفساد ، حيث تم بيع ممتلكات الدولة بأسعار زهيدة لبعض رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة بدون طرحها في المزاد العلني ، فتم بيع ما يقارب من 500 مصنع ومجمع صناعي بنحو 7 مليارات دولار ، في الوقت التي تصل قيمتها السوقية إلى حوالي 200 مليار دولار، واستقال وزير السياحة المكسيكي عام 2000 لقيامه باختلاسات قدرت بـ (45) مليون دولار عندما كان عميدا لمدينة مكسيكو عام 1997[18] ، وفي ليبيا تم اختلاس 9 مليون يورو من حسابات السفارة الليبية ببرلين والملحقية الصحية ببون[19] .

2- التهرب من الكلفة الواجبة :

وتتم بعدم الالتزام بالقوانين أو التهرب من العقوبات التي تفرضها الدولة لحماية المواطنين في شتى مناحي الحياة ، فمقابل التساهل في بعض مواصفات المباني مثلا ، يدفع المنفذون الرُشى إلى مهندس الجهة المشرفة على المشروع بما يحقق للأخير أرباحا مجزية يدفع ثمنها المجتمع ككل بزيادة النفقات والمخاطر، كما تفرض الدولة ضرائب متعددة منها ضرائب الدخل والاستهلاك والضريبة الجمركية ورسوم الخدمات وغيرها

، ولكن عملية تحصيلها قد تخلق بيئة موبوءة بالفساد حيث يتنازل موظف التحصيل عن جزء من الضريبة لمصلحة دافعها مقابل تقاسم هذا الجزء المتنازل عنه , أو مقابل مكافأة أخرى نقدية أو عينية ، الأمر الذي يحرم قطاعات واسعة من تلك الايرادات وفوائدها ، ويتضاعف هذا النوع من الفساد في المجتمعات التي لا توجد بها سجلات منتظمة أو تعاني من ضعف دور مؤسسات الرقابة والمساءلة وعدم نزاهة النظام القضائي ، من خلال تطبيق العقوبات بصورة انتقائية لوجود فجوة بين العقوبات المنصوص عليها قانونيا والعقوبات والجزاءات الفعالة ، إضافة لانعدام أو بطء الإجراءات الإدارية لمعاقبة المرتشين ، فضلا عن تعقد القوانين الاقتصادية والتجارية التي تجعل من الموظف المختص لا يفك طلاسمها ولا ينفذها إلا إذا حصل على المقابل من ذوي الشأن ، كل هذه الأمور وغيرها تسهم في تفشي الفساد في المجتمعات واضطراب إداراتها خاصة إدارات الضرائب والشرطة والجمارك والأمثلة على هذا النوع من الفساد كثيرة منها على سبيل المثال : في كوريا الجنوبية انهار مجمع للمحلات التجارية نتيجة مخالقة المقاولين مواصفات البناء واستخدام مواد أقل جودة بعد دفع الرُشى لموظفي المدينة عام 1995 ، كما قامت الشركات الفرنسية بدفع ما قيمته (10) مليارات فرنك فرنسي للحصول على عقود أجنبية ، قبول الرئيس الأرجنتيني سيارة تقدر بـ (100) ألف دولار من شركة ايطالية كانت تسعى للحصول على أعمال من الحكومة الأرجنتينية ، وقام الرئيس بالتبرع بها لإحدى الجهات الخيرية ، وعلق أحد الأعضاء في الفريق الاقتصادي للرئيس كارلوس على تلك الفكرة بقوله : إن ذلك يعني أننا كونا ثروة وأننا مستعدون لتوزيعها الآمر الذي يعطي رسالة خاطئة ومضللة للرأي العام[20]

ويجدر التذكير أن استشراء ظاهرة الفساد في المجتمعات ومحاولات تسويغ وجودها ليست حجة لنا كعرب لطمأنة الأنفس والتهوين من شأن هذا الوباء ، فما تعاني منه المجتمعات العربية حاليا ليس وجود قدر قليل من الفساد والممارسات الفاسدة ؛ وإنما تفشي الفساد واتساع حجمه وتشابك آلياته بشكل خطير، حيث يتأصل الفساد في أوساط المسؤولين السياسيين الذين بيدهم ابرام العقود العامة وصفقات الأسلحة والهيمنة على مصادر الثروة خاصة النفط فهو أكثر القطاعات عرضة للفساد ، وما تكشفه الصحافة العالمية وما تتداوله منصات التواصل الاجتماعي لدليل قاطع على تغلغل الفساد في شتى مناحي الحياة في المجتمعات العربية ، وقد لخص الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة هذه القضية بقولـــــه : " الجزائر دولة مريضة بالفساد " ، وبدون شك فإن هذا التوصيف ينطبق على معظم الدول العربية ، فهي مريضة بسوء الإدارة وتبذير الموارد

العامة بلا رادع ، وما زاد الأمر تعقيدا وجود ما يعرف (بمضاعف الفساد) حيث يشير مقدار الزيادات النهائية في دخـــول الأفراد الناتجة من الزيادات الأولية لحجم العمولات والرُشى ومدفوعات السمسرة من خلال دورة اقتسام مدفوعات الفساد من العمولات بين كبار المستفيدين والمنتفعين من ناحية ، وبين المحيطين بهم من المستوى الوسيط والأدنى فيصل إلى الفئة الأخيرة بعض الفتات [22] ، وتشهد المنطقة العربية من مدة ليست بالقصيرة تراجعا في اقتصاداتها وانخفاضا في نسب النمو بسبب الفساد ، ومن أمثلة الفساد في المنطقة العربية ، فقد قدرت الخسائر الناجمة عن إغلاق مصرف الاعتماد بأبوظبي بنحو 9.4 مليار دولار، بسبب سوء الإدارة والتلاعب بأمـــوال المودعين والمستثمرين ، وفي مصـــر نشرت جريدتي أخبار اليوم والأهرام أخبارا عن نواب من مجلس الشعب صدرت ضدهم أحكام قضائية ، لتورطهم في قضايا مخدرات وإصدار صكوك بدون رصيد وتزوير عملة وشراء سيارة بقيمة مليون جنيه لرئيس مجلس الشعب ، أما الكويت فقد بلغت الخسائر التي لحقت باستثماراتها نتيجة التلاعب وسوء الإدارة حوالي 633 مليون دينار، كما بلغت خسائر استثماراتها في إسبانيا خمسة مليارات دولار ، وأثبت تقرير ديوان المحاسبة تورط عدد من المسؤولين في بعض هذه الخسائر، وفي عُمان صدر حكم بالسجن لمدة ست سنوات مع الغرامة ضد وزيـــر سابق ، بسبب تلاعبه بأسعار الأسهم ومخالفته قوانين أســـواق المال ، وفي لبنان تم اعتقال عدد من المسؤولين بتهمة اختلاسات مالية في صفقة واردات نفطية قدرت قيمتها بحوالي 800 مليون دولار نتجت من فوائد مصرفية تكبدتها الحسابات المكشوفة وأدت إلى تفاقم الدّين العام وإحداث العجز في الموازنة العامة ، [23] ، وفي الصومال الدولة الأقل تصنيفا على مقياس منظمة الشفافية الدولية أُدين أربعة أعضاء في الحكومة باختلاس أمـــوال كانت تهدف إلي تمويل الخطة الوطنية لمكافحة الجائحة[24] .

وفي ليبيا تفشـــى الفساد بصـــورة غير مسبوقة نتيجة للتوترات والانقسامات التي شهدتها البلاد طيلة الأعـــوام السابقة ، وحتى إجـــراء الدراسة ، حيث أصبح الفساد بكافة أشكاله ثقافة أعاقت جميع مؤسسات الدولة بسبب اعتماد نظام المحاصصة الجهوية والقبلية ، والغياب شبه التام للرقابة وعدم الالتزام بالمعايير الصحيحة لتولي الوظائف القيادية ، حيث أفاد معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة أن انعدام الأمن والسيطرة في ليبيا هيأ لتطور الفساد والجريمة المنظمة في البلاد ، منها تهريب المهاجرين ، حيث قدرت الإيرادات من هذا النشاط حوالي 236 مليون دولار في ليبيا ، كما أسهمت المساحات الصحراوية الشاسعة وعدم القدرة على تأمين الحدود

بالشكل الملائم في تهريب الأسلحة داخل البلاد وخارجها حيث تراوحت قيمة المتاجرة بها بين 15 و30 مليون دولار سنويا ، وأشارت تلك التقارير - أيضا - إلى تهريب كميات كبيرة من النفط تقدر قيمتها ببليون دولار إلى مالطا سنويا ، كما تم بيع ما قيمته 30 مليون يورو من الديزل المهرب في المحطات الأوروبية[25] ، وأظهر تقرير ديوان المحاسبة لعام 2019 انفاق ما قيمته 704 آلاف دولار وجبات إعاشة لأفراد حراسة مكلفين بمهام خاصة في أحد الفنادق ، والمبالغة في أعداد البعثات الدبلوماسية وتزايد عدد الموظفين العاملين بها في الخارج وما ترتب عليه من إنفاق مخصصات مالية كبيرة وتسجيل إنفاق أموال لأشخاص لا ينتمون إلى البعثات ، ورصد التقرير أيضا إنفاق أكثر من مليار دينار لمواجهة جائحة كورونا ، رغم فشلها في السيطرة على تفشي الفيروس في ليبيا[26] فضلا عن تهريب المخدرات الصناعية ففي عام 2017 تمكنت سلطات إنفاذ القانون الإيطالية من مصادرة 61 مليون حبة الترامادول قادمة من الهند وموجهة إلى ليبيا ، إضافة إلى تهريب الهيروين إلى ليبيا أو عبرها لايزال مستمرا غير أنه أصبح ظاهرة لا يتم الإبلاغ عنها ، وقي عام 2015 أحال مصرف ليبيا المركزي 30 شركة إلى مكتب المدعي العام للاشتباه في قيامها بغسيل الأموال باستخدام وثائق مزورة بقيمة إجمالية بلغت حوالي 2.2 بليون دولار ، وتم تغريم الشركة الكندية (اس ان سي لافالين) مبلغ 280 مليون دولار كندي لدفعها 112 مليون دولار لشركات وهمية خلال الفترة من 2001- 2011 ، وأكد مصدر مسؤول بالدولة أن هناك مصروفات بقيمة ثلاثة مليارات د.ل لمواجهة جائحة كورونا ينخرها الفساد ، ويتم التحقيق فيها من قبل الجهات الرقابية ، كما يستنزف ملف العلاج بالخارج الذي يعد من أكبر ملفات الفساد في القطاع الصحي ملايين الدولارات فضلا عن التصرف في ودائع الجرحى بالخارج لأغراض شخصية ، ولم يتم إيجاد حلول لحجم المصروفات والديون المتراكمة للمصحات الخارجية ، كما أكّـــد أحد الاقتصاديين عن وجود تلاعب في التحويلات المالية لم تتبعه إجراءات فاعلة من قبل المصرف المركـــزي [27] ،

يتضح مما سبق أن الأسباب الكامنة وراء الفساد تتلخص في ثلاثة أسباب رئيسة تتمثل فـــي :

1- احتكار القرارات ، ويمكن الاستدلال عليه من خلال تدخل الدولة باستغلال موظفيها لمناصبهم في تحقيق مصالحهم الخاصة ، ويمكن قياسه في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والقيود التجارية والسياسات الصناعية

وغيرها ، وإن كان هذا الأمر لا ينفي وجود استثناء وأصدق دليل السويد والنرويج .

2- حرية التصرف حيث تتناسب طرديا مع حجم الفساد فكلما زادت صلاحيات المؤسسات العامة ضعفت الرقابة والشفافية، وغابت الضوابط التي تحكم التصرفات ، وزادت وطأة الفساد والمفسدين .

3- غياب المساءلة والمحاسبة فهما تتناسبان عكسيا مع حجم الفساد ، فوجودهما يقلل من استفحاله ويحجمه وغيابهما يزيد منه.

خامسا – الأثار الاقتصادية للفساد :

تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ، وتتحدد تلك السياسات في ضوء مؤشرات اقتصادية ترتبط بمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وتوزيع الدخل والسياسة النقدية والضريبية وميزان المدفوعات والإيرادات العامة والإنفاق العام، ولكن إذا كانت تلك المؤشرات غير دقيقة ومتأتية من بيانات واحصائيات خاطئة مبنية على تدفقات مالية غير مشروعة ، فإن تلك المؤشرات تكون غير مناسبة لصنع القرارات والسياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، الأمـــر الذي يترتب عليه قيام الاقتصاديين بإجراء توقعات خاطئة تُبنى عليها سياسات خاطئة للتعامل مع المشكلات المطروحة فتكون النتائج عكس المتوقع منها ، ويركز هذا الجزء من الدراسة على أثـــر الفساد في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

1- **الإيرادات الحكومية :** تفقد الحكومات موارد طائلة ينجم عنها انخفاض الإيرادات المستحقة عن أنشطة الانتاج والدخل والواردات لارتباط بعض المسؤولين عن هذه الأنشطة بقضايا الفساد ، فعلى سبيل المثال أشارت المسوحات التي أجريت لموظفي تايوان أن 94% من دافعي الضرائب يدفعون رُشى لموظفين يتساهلون في تحصيلها[28] ، وفي ليبيا أفادت وزارة المالية أن حجم الإنفاق العام خلال الفترة من 1يناير إلى 30 نوفمبر 2020 ، بلغ 31.7 مليار دينار بينما الإيرادات العامة بلغت 23 مليار دينار، وهذا يعني حدوث استنزاف في الخزينة العامة حيث بلغت قيمة العجز حوالي 8 مليارات دينار خلال 11 شهرا ، كما أفاد تقرير ديوان المحاسبة لعام 2019 أنه تم استخدام الإيرادات العامة في نفقات لا تخص الترتيبات المالية 2019 منها إنفاق مبلغ 1.5 مليار دينار لتمويل الترتيبات الاستثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط ، ومبلغ 1.25 مليار دينار لتمويل الترتيبات الاستثنائية لوزارة الداخلية ، وسداد سلف مصرف ليبيا المركزي بقيمة

بلغت حوالي 4.981 مليار دينار، إضافة إلى عدم وجود مطابقات بين وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي الخارجي ترتب عليه وجود فروقات بين الإيرادات المسجلة بوزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي ، مما يعطي مؤشرا على عدم قدرة الأولى على متابعة ايراداتها ودقة بياناتها ، إضافة إلى عدم ايداع الإيرادات العامة في حسابات الخزانة العامة والصرف منها بالمخالفة لقانون النشاط التجاري والمبادئ العامة للحوكمة الرشيدة[29] كما أكد مصدر في وزارة المالية أن الإيرادات غير النفطية بلغت حوالي 10.95 مليار دولار عام 2020 ، بينما بلغ الإنفاق قرابة 29.2 مليار دولار ، وفيما يتعلق بالإيرادات السيادية يلاحظ تفشـــي ظاهرة التهريب والغش الجبائي في مصلحة الجمارك ، كتهريب الأموال والمعادن والسلع المحظورة والنفط والسلع الغذائية عبر المنافذ الرسمية وتهريب السلع المستوردة بالسعر الرسمي وحرمان الدولة منها ، إضافة إلى تقاضي الرشـــوة واستعمال الوساطة والمحسوبية في اتمام الإجراءات الجمركية من خلال الغش في الفواتير وتخفيض التصاريح بالقيم الحقيقية وتضخيم النفقات واعتماد اقرارات جمركية لبضائع قيِّمة بأسعار رمزية ، مما أدى إلى تدني الإيرادات الجمركية مقارنة بطبيعة اقتصاد الدولة الريعي التي تستورد أغلب احتياجاتها ، وانعكس ذلك سلبا على إيرادات الميزانية وحرمانها من مبالغ مستحقة لها وغير محصلة حيث يلاحظ التدني الكبير في الإيرادات؛ إذ انخفضت من 1.4 مليار د.ل عام 2010 م إلى 49.8 مليون د.ل عام 2015 م ، في الوقت الذي ارتفع فيه الإنفاق التسييري من 98 مليون دينار عام 2010 م ، إلى 257 مليون دينار عام 2015 م ، كما أشار تقرير ديوان المحاسبة لعام 2015م إلى عجز المصلحة عن تحقيق أهدافها الجبائية والأمنية ، نتيجة التجاوزات التي أسهمت وبشكل مباشر في إهدار المال العام ، فقد بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة عن مصلحة الجمارك في تلك السنة حوالي 44.8 مليون د.ل ، أي : بنسبة انخفاض بلغت 25% من المقدر بالميزانية البالغ 200 مليون د.ل [30]، وفيما يخص ايرادات الضرائب والاتصالات فقد حصل تدني واضح بهما عام 2019 اتضح في عدم تحقيق مستهدفات التحصيل الضريبي البالغ 1.200 مليار دينار وتحقق منها فقط حوالي 945.5 مليار دينار، أي: بنسبة عجز بلغت 21% وبانخفاض عن عام 2018 بلغ 118 مليون دينار، % ، وما يتعلق بالإيرادات من النقد الأجنبي فقد تم بالمخالفة للأعراف والتشريعات المالية أن بلغت الإيرادات المقدرة من النقد الأجنبي 15.800 مليار دينار بينما بلغت الإيرادات المحققة حوالي 639.23 مليار دينار ، أي : بوفر بلغ 7.839 مليار دينار، وذلك من خلال استخدام المتمم الحسابي

بين الايرادات والمصروفات كرقم إيرادات ، كما تم التلاعب باعتمادات مستنديه بقيمة 6.4 مليون دولار لعدد سبع شركات ، من خلال تزوير مستندات الشحن وعدم توريد أغلب السلع بقصد تهريب النقد الأجنبي للخـــارج ، إضافة إلى تأسيس شركات وهمية بالخارج عن طريق تزوير معاملات عن عمليات وخدمات وهمية بالسفارات وتسديد قيمتها من مخصصات السفارة وايداعها في حسابات للمسؤولين بالسفارة[31] .

والملفت للنظر أن تراجع الإيرادات الحكومية الناجمة عن الفساد الاقتصادي له آثار مباشرة في الأداء الاقتصادي ، فانخفاض الإيرادات يسهم في سوء تخصيص الموارد المالية بتوجه الانفاق العام نحو المجالات التي يتم فيها الرُشى بدلا من المجالات التي تحقق القيمة المضافة ، ويتمثل ذلك في الاتجاه نحو الترميم والصيانة المقنعة واغفال النشاطات الاقتصادية ذات الأهمية بما يسهم في تقليل الانفاق على التنمية وإعاقة خططها وفشلها ولجـــوء الدولة إلى الزيادة في عرض النقود لتغطية نفقاتها وما ينجم عنه من ارتفاع المستوى العام للأسعار وتفاقم الدين المحلي ، إضافة إلى أن العجز في اتخاذ السياسات المالية المناسبة تدفع الدول إلى الوقوع في مشاكل أكثر حدة وسوءا حيث تلجأ إلى الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية وما يترتب من أعباء خدمة الدين الخارجي باستقطاع نسبة من حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وتعميق التبعية الاقتصادية والسياسية بفقدان الاستقلالية في القرار، واضعاف قدرة الدول على بناء قدرتها التنافسية والمحافظة عليها .

2-النمو الاقتصـــــادي : تشير الدراسات والتقارير الاقتصادية إلى وجود علاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي ، لكون الأول يعمل على إبطاء معدلات النمو الاقتصادي ويخفض الاستثمار ويغير هيكل الانفاق العام ويخفض من الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والعدل ، حيث يسهم في انخفاض كفاءة الاستثمارات المحلية والأجنبية والتأثير السلبي على استقرار مناخها وتخفيض العائد منها لكثرة الرشوة التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمارات وتسيء توجيهها وتزيد من كُلفتها ، ومن ثم انخفاض حجم الطلب الكلي لوجود أعباء إضافية على رجال الأعمال في البيئة الفاسدة ، فالرشوة المدفوعة تعد بمثابة ضرائب إضافية تقلل الحوافز للاستثمار وتزيد درجة الحذر وعدم الاقدام على الاستثمار، فالمستثمر الأجنبي يخشي مغبة استثمار أصوله في الدول التي لا تلتزم بالاستقرار والقوانين لما ما تشكله من تهديد لفقدان أصوله أو تناقص أرباحه ، إضافة إلى أن الفساد الاقتصادي يعتبر بيئة حاضنة للاستثمارات الأجنبية الملوثة التي تســـعى إلى الربح السريع وتحويله السريع إلى الخارج بما يؤدّي إلى نقص المعروض

من العملات الصعبة وارتفاع قيمتها، إلى جانب استشراء الغش والوساطة في اختيار المشروعات الانشائية بما يؤدّي إلى تدني المشروعات العامة وتقويض التنمية الاقتصادية وزيادة الفقر والبطالة ، والأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا لعام 1997م أكبر دليل على ذلك ، فالفساد في أجهزتها المصرفية وبورصة الأوراق المالية أدى إلى تراجع وانهيارات اقتصادية جعلتها دولا مدينة للمؤسسات المالية العالمية منها صندوق النقد والبنك الدوليين فضلا عن افتقادها القدرة التنافسية أمام الدول الصناعية في مجال التجارة الخارجية ، وتشير الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة أثر حجم الفساد في معدات الاستثمار ودخل الفرد ، أن انخفاض مؤشر الفساد من 4 إلى 6 يؤدي إلى زيادة قدرها 4% من معدلات الاستثمار و0.5% في النمو السنوي لدخل الفرد [32] كما أدى سوء استخدام المساعدات المالية والقروض الأجنبية التي تحصل عليها الدول النامية من المؤسسات الدولية والدول المانحة إلى استخدامها في تنفيذ مشروعات غايتها إثراء السياسيين بدلا من توجيهها إلى المشروعات التي رصدت من أجلها مما سبب حرمان الدول من فرص التنمية الفعلية والنمو الاقتصادي واضطرت بعض المؤسسات والدول المانحة إلى تقليص القروض والمساعدات لعدم قناعتها بنزاهة الدول المستفيدة منها .

وفي ليبيا ووفق تقرير معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة أفاد **أن** التدفقات المالية غير المشروعة خلال الفترة 2004 -2013م في ليبيا بلغت ما مجموعه 11.8 بليون دولار شكلت كنسبة مئوية قدرت عام 2008 بحوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعزى هذا التقدير المتحفظ إلى نقص البيانات لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في البلاد ، بما أدّى إلى استنزاف الموارد التي يمكن توجيهها إلى تمويل الخدمات العامة الأساسية من الأمن والعدالة والصحة والتعليم ، كما تُضعف الأنظمة المالية وتعيق النمو الاقتصادي المستدام[33] وتسهيل الإجراءات لإرساء الصفقات على مؤسسات لا تملك القدرة ولا الأهلية للإنجاز وفق المعايير المحددة في دفاتر الشروط ، فقد دفع الفساد إلى تورط مصرف مملوك للدولة في استثمارات فاشلة وتقاضي رشاوي مقابلها بشراء سندات خاسرة لصالح المصرف بقيمة 70 مليون دولار وتقاضي رشوة مقابلها بقيمة 10 مليون دولار فضلا عن التلاعب في العطاءات العامة لترسي على شركات معينة لا تستحق ، كما وأوضح خبير اقتصاد ليبي أن الفساد المالي الذي حدث خلال السنوات الماضية كان عقبة أمام الإصلاح الاقتصادي وكشف عن مصرف ليبيا المركزي أن الدين العام بلغ في عام 2020 حولي 60 مليار دولار أي ما يعادل 260

% من الناتج المحلي الإجمالي ، ورأى الخبير إن استمرارية الوضع المشار إليه يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بما ينعكس سلبا على القطاعين العام والخاص ، وأوضح خبير اقتصادي آخر أن المؤشرات الكلية للاقتصاد تعكس عمق الأزمة التي تمر بها البلاد والتي تغذي الفساد ، ففيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فإنه في ظل الواقع الحالي لا توجد خطة للإنفاق العام بما أدى إلى اهدار مئات المليارات خلال الفترة 2012-2020 بالإنفاق على مشروعات يصعب تتبع أوجه إنفاقها وعدم الميل إلى الأنفاق على قطاعي الصحة والتعليم اللذين يقل فيهما فرص الفساد بما أدى إلى عدم ظهور أي أثر للنمو الاقتصادي وتدني الكفاءة الاقتصادية ومعدلات العدل الاجتماعي الذي يحقق التنمية البشرية والأنشطة الإبداعية وفي مصلحة الجمارك[34] وفق تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات لعام 2015-2016 أن معدل الإنفاق التسييري للمصلحة ارتفع من 98 مليون دينار ليبي عام 2010عام إلى257 مليون د.ل عام 2015 ، وفيما يتعلق بمخصصات التنمية في هذه المصلحة ، بلغ جملة الإنفاق على الأجهزة والمعدات للكشف على الحاويات خلال الفترة 2011- 2013 حوالي 10.5 مليون دينار ليبي، كانت 95% منها عاطلة عن العمل بسبب عدم توفر البنية الأساسية والمناخ الملائم لحساسيتها من الغبار إضافة إلى ضرورة استعمالها بشكل مستمر، كما بلغ إجمالي قيمة السيارات التي تم شراؤها خصما من مخصصات التنمية 7.6 مليون د.ل وذلك عامي 2012 و 2013 ، وهذا المبلغ يمكن من خلاله الحصول على سيارات تغطي كل احتياجات المصلحة ، بما يشير إلى عدم اكتراث المصلحة للقوانين والتشريعات ولا تولي اهتماما للأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد[35] ، وفيما يتعلق بمعدلات التضخم فإنه وعلى المدى الطويل هناك علاقة طردية بين الفساد والعنف وتفشي التضخم ، فقد شهدت البـــلاد تزايد نسبه بشكل واضح ، فوفق توقعات تقرير صندوق النقد العربي ارتفع معدل التضخم من 15 % عام 2018 إلى 18% عام 2020 وذلك رهن التداعيات الداخلية في البلاد وبسبب الاختلالات الهيكلية وقيام الكثيرين من المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة بإدارة المؤسسات بما أسهم في أحداث أزمات وتعزيز حالات الفساد في أجهزة الدولة ، فتزايد موجات التضخم اشتدت مع أزمة النفط وتهريب المنتجات النفطية خاصة أنها مست حياة المواطن مع اشتداد أزمة الطاقة الكهربائية وزيادة الطلب على البنزين والديزل لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية ، إضافة إلى ارتفاع كلفة السلع نتيجة للعمولات والرشوة التي تدفع للمستفيدين ونقص السيولة وتأخر المرتبات وتدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الأجور بين أفراد المجتمع كل ذلك وغيره أدى إلى

الارتفاع المستمر والكبير في أسعار جميع السلع والخدمات في السوق وتفاقم أزمة عدم استقرار المستوى العام للأسعار، وبالنسبة للبطالة تعززت هذه المشكلة بسبب تداعيات الصراع والانهيار التام للبنية التحتية وتراجع معدلات النمو والتعليم والصحة في ليبيا ، كما أسهمت جائحة كوفيد .19 الذي أدى إلى الإغلاق والكساد في تعميق حالة البطالة بجميع أنواعها المقنعة والاحتكاكية والاجبارية ويعزى ذلك إلى توقف المشاريع الانتاجية بنسبة تجاوزت 90 % كما أن الكثير من الأموال التي يفترض أن توجه لبناء المشروعات وإعادة الاعمار ذهبت هباء بسبب حالات الفساد الإداري والمالي لأجهزة الدولة ومؤسساتها والتي جعلت المنظمات الدولية المعنية بالكشف عن الفساد تصنف ليبيا في المراتب المتقدمة بالفساد ، وحسب تقرير الأسكوا أن معدل البطالة في ليبيا بلغ حوالي 22% عام 2021 وتعد هذه النسبة أعلى معدل لها في المنطقة العربية [36] ومن ضمن الممارسات التي أدت إلى تفاقم المشكلة أفاد تقرير ديوان المحاسبة لعام 2020 م أنه تم إنشاء بلديات جديدة على أطراف المدن بما أدى إلى تكدس الكادر الوظيفي وتفشي البطالة المقنعة في تلك المؤسسات ووصلت الإنتاجية إلى الصفر خاصة وأن أغلب الموظفين يأتون إلى أعمالهم مرة في السنة أو الشهر أو الأسبوع ، وفي ذلك إهدار للمال العام وهو أكثر خطورة وتعقيدا من الاختلاس والسرقة الأمر الذي أدى إلى عجز الدولة عن دفع المرتبات والمصروفات التسييرية لهذه القطاعات [37] والتشوهات الجوهرية في مؤشرات الاقتصاد الكلية أفضت إلى معاناة الاقتصاد من التضخم الركودي خلال الفترة 2014- 2020 .

3- مستوى الفقر وتوزيع الدخل : العلاقة بين الفساد الاقتصادي والعدالة على طرفي نقيض ، فكلما تفشى الفساد انحسرت العدالة والعكس صحيح ، فالفساد يحول الموارد من الفقراء إلى الأغنياء ، الأمر الذي يوسع الفجوة بين هاتين الفئتين من جراء الرشـــوة والاختلاسات والمكاسب المادية غير المشروعـــة ، بما يؤجج الصراع ويهدد السلم الاجتماعي وتتضح نتائج هذا كله في عدة مظاهر منها : أن انتشار الفساد في المجتمع يعمل على تراجـــع الرفاه ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة فتتضرر الفئات الفقيرة وتضعف قدرتها على الكسب المشروع ، وتدفع ببعض ضعاف النفوس إلى الحصول على المال بالطـــرق غير المشروعة لمواجهة الواقع الاجتماعي المجحف ، كذلك فإن تفشي ظاهرة غسيل الأموال التي تنتج من تهريب المخدرات والبشر وتزوير النقود وتعاطي العمولات والرُشى تؤدي إلى انعكاسات سلبية تبرز في عدم دقة المعلومات الاقتصادية المتاحة والتباين في الأسعار وعلى توزيع الدخل بإفراز طبقة ذات ثراء

فاحش في مقابل طبقة تحت خط الفقر، بما يقود إلى انتشار الثقافة الاستهلاكية في المجتمع والجري وراء المنتجات الجديدة ، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث تراجعت ليبيا من المرتبة 24 في العالم من حيث نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 إلى المرتبة 85 عالميا عام 2020[38] كما أفاد تقرير ديوان المحاسبة 2019 عن اشتباه في جرائم غسيل أموال خاصة وأن القطاع العقاري من أكبر القطاعات التي يتم فيها تبييض الأموال وانتحال الأسماء التجارية للشركات العالمية للحصول على عطاءات من الدولة بالتكليف المباشر وبأسعار مضاعفة ، فضلا عن استخدام أموال التبييض في عمليات تجارية شكلية تعمل على زيادة الاستهلاك والاستثمارات غير المنتجة بما يعمق ظاهرة الفقر ويعقدها ويعرقل دور الدولة في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة ، كما أن اساءة استخدام برامج الدعم للسلع والخدمات من قبل الأغنياء تسهم في حرمان الفقراء من نصيبهم في الدعم وتعميق التمايز الاجتماعي بين أفراد المجتمع واستمرارية ظاهرة الفقر، إضافة إلى أن الفساد الاقتصادي يرفع من كلفة الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الأساسية بتحول نسبة كبيرة من الإنفاق العام إلى الأجور والمرتبات وهذا يقلل من حجم تلك الخدمات بما ينعكس سلبا على الفقراء فيزدادون فقرا ، وتجدر الإشارة إلى إن زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار والعدالة في توزيع الدخل وتضييق فجوة الفقر ودعم الاستقرار الاقتصادي ورفاهية المجتمع من الأمور التي يمكن تحقيقها إذا ما توافرت الإرادة السياسية لمحاربة الفساد أو تقليله من خلال اتباع سياسات فاعلة نتعرض لها في الجزء الأخير من هذه الدراسة

سادسا – الوقاية من الفساد وآليات العلاج :

لعل حجم الفساد ومخاطر تشعبه وتفاقمه تستدعي إعطاء الأولوية الخاصة للإجراءات الوقائية قصد رصد جيوب هذه الظاهرة ومن ثم كشفها وتحجيمها والتقليل منها ، وهناك عدة محاور تساعد على حصار تلك الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية على مناحي الحياة كافة نوجزها في ثلاث محاور رئيسة :

محور توفير البيئة الخارجية ، ومحور تطوير البيئة المؤسسية ، ومحور آليات الكشف عن الفساد ومتابعته .

1- توفير البيئة الوقائية : "الوقاية خير من العلاج" هذا المثل ينطبق على الفساد الاقتصادي وعلى غيره من الأمور التي تهم البشر، فكلما قلت العوامل المساعدة على

تفشيه كلما قلت الحاجة إلى العقوبات الرادعة وتوفير البيئة الوقائية يستدعي اتخاذ عدة تدابير وسياسات من أهمها :

أ- **الحد من الاحتكار في أي نوع من أنواع الأنشطة الاقتصادية** ، فبعض الدراسات تشير إلى وجود علاقة قوية بين زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها القطاع العام والتي تقاس بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين زيادة الفساد الاقتصادي في الدول ، فهيمنة عدد قليل من الشركات على النشاط الاقتصادي خاصة في ظل غياب القوانين المنظمة لتلك الاحتكارات ، يمثل فرصا يمكن استغلالها من بعض المسؤولين لتحقيق المكاسب غير المشروعة الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف إمكانيات المشروعات الاقتصادية وعوائد الشركات التجارية .

ب- **توسيع دائرة الرقابة والمساءلة** من جانب المجالس التشريعية والأجهزة الرقابية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني ، لتحقيق أكبر درجة من الشفافية في العقود الدولية واتفاقيات المعونة للقضاء على الفساد الكبير ، من خلال تداولية السلطة حتى لا يعشش الفساد ويتم التستر عليه وتوارثه لمدة طويلة ، بالتنظيم المحدد والدقيق لإجراءات القوانين الإدارية المنظمة لعمل المؤسسات والتشدد في تطبيقها ومراقبتها ، وتوضيح سلبيات تنفيذ التعاقدات الناجمة عن ممارسات سلبية تنتهك صيغ العقود المبرمة والقرارات الأساسية المنظمة لهده المؤسسات ، إضافة إلى دور الأعلام والصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي في تسليط الضوء على الفساد الكبير في أعلى المواقع مع توافر الضمانات القضائية ، والحماية اللازمة، وحرية الصحافة .

ج- **تبسيط الإجراءات الحكومية** ووضوحها وشفافية القرارات ووعي كافة الفئات بقوانين المؤسسات العامة ، من خلال توفير البيانات المتعلقة بخطوات تلك الإجراءات ونشرها بما يفسح المجال أمام المتعاملين بها للتأكد من صحتها وخلوها من الاستغلال والتحيز إضافة إلى وجود جهات لقبول شكاوي المتعاملين والبث فيها بسرعة كل ذلك يؤدي إلى تقليل فرص استغلال الوظيفة العامة ماديا ومعنويا .

د- **تقرير سيادة القوانين** والالتزام بالتنظيمات الرسمية التي تحددها التشريعات واللوائح من خلال توفير أجهزة التدقيق الداخلي والخارجي ودعمها بالصلاحيات والمعلومات التي تمكنها من المتابعة المستمرة لحسابات المؤسسات ولمدى تنفيذها للبنود المنظمة لها وتطور القائمين بتنفيذها بما يعالج الخلل حين حدوثه ويعزز الثقة داخليا وخارجيا في الأجهزة الإدارية وكفاءة استغلالها للموارد العامة ، إلى جانب منح صفة مستقلة للكيانات والأشخاص المعنيين بمكافحة الفساد ليكونوا قادرين على ممارسة وظائفهم

بكفاءة بعيدا عن أية ضغوطات ، وتوفير الحماية الكافية للشهود الذين يدلون بشهاداتهم على حالات الفساد .

2- تطور البيئة المؤسسية : تستطيع الحكومات أن تحد من الفساد الاقتصادي وتقلل من وطأته بتشجيع الأمانة والنزاهة وإنزال أشد العقوبات على من تثبت إدانته بالفساد ، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي عن طريق توظيف الموظفين العموميين بناء على مبدأ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة والانصاف بما يتفق والتوصيف الوظيفي للمهن التي يشغلونها ، كذلك الاهتمام بتحسين الرواتب والأجور لصغار وكبار الموظفين حتى تصبح أداة للعيش الكريم من خلال تمتع الموظفين برواتب مجزية تقيهم الفاقة والعوز وتتناسب طرديا مع حجم المسئوليات الملقاة عليهم وخطورتها ووفق الجهد المبذول في الارتقاء بمستوى الأداء ، كذلك دعم المرتبات والأجور بضمانات وحوافز تشجيعية كتعليم الأبناء وتوفير العلاج الصحي لهم وغيرها ، بما يؤدي إلى استقطاب ذوي الكفاءات العالية للعمل في المؤسسات العامة من ناحية وتحصنهم من الوقوع في براثن الفساد من ناحية أخرى ، إلى جانب وضع أنظمة للإفصاح عن الأصول المملوكة لبعض المسؤولين الذين تم اختيارهم للعمل بالمؤسسات العامة كتقديم اقرار الذمة المالية للتأكد من سلامة سلوكهم الوظيفي ، بما يسهم في رفع درجة الحصانة إزاء الفساد الصغير والكبير و يخلق شعورا لدى المسؤولين بأن القانون سيطالهم أثناء الخدمة وعند التقاعد. والجدير بالملاحظة أن فاعلية الإصلاحات الإدارية السابقة تتطلب البيئة الملائمة بأبعادها التشريعية والرقابية والقانونية والإعلامية والتربوية ، فلابد من توافر مؤسسات تشريعية ممثلة لأبناء المجتمع مشرعة للقوانين ومحاسبة للسلطة التنفيذية وراعية للمال العام ، وتوافر جهاز تدقيق مستقل لتدقيق الجانب المالي للمؤسسات والتأكد من كفاء استغلالها للموارد العامة بما يتفق والأهداف التنموية[39] ، ووجود جهاز قضائي مستقل لا سلطة للسياسيين عليه لنجاح العقوبات الرادعة خلال فترة عمله بالمؤسسات العامة ، كما يسهم الإعلان عن فضائح الفساد والمسـؤولين عنه وتطبيق العقوبات على كبار المسؤولين في زيادة فاعلية العقوبات وأهميتها في ردع المتورطين بالفساد ، زيادة على أن الاهتمام ببرامج الاصلاح الإداري والمالي وتبسيط المعاملات الإدارية ونشـر النظام اللامركزي في الإدارات تخلق الإدارات الحسنة وتقلل تركز السلطات في أيـدي فئة معينة من الأفراد ، كما يسهم تقليل اتصال الموظفين بطالبي الخدمة واتمام الأمور بإرسال المستندات بالبريد واسداء الرسوم عن طريق الحوالات أو الحسابات بالمصارف ، في زيادة اصلاح هياكل إدارات المصالح التي ينتشر الفساد بها كإدارات الضرائب والجمارك

، ورفع الرقابة والقيود على الأعلام ليكون حرا وغير تابع للحكومة ليقوم بتسليط الضوء على مواقع الفساد وكشفها ، فنشر الأخبار المتعلقة بالفساد وتعليق الصحافة عليها ومناقشتها عبر الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تخلق رأيا مؤثرا يربك القوى النافذة حامية الفساد ، زيادة على عدم الانتقائية في تطبيق القوانين بحيث تطبق على الصغار لحماية الكبار منهم ، إضافة أنه لا يمكن تجاهل دور المؤسسات التربوية التي تتنافى مع الفساد بكافة صوره وأهمها قيم ديننا الحنيف ، فتلك القيم الربانية بما فيها من حوافز ذاتية وحسابات للثواب والعقاب تتجاوز الحياة الفانية وتمتد إلى الحياة الآخرة تجعل الإنسان والمُسلم خاصة أكثر التزاما في دنياه ، فترتقي بسلوكه بشكل عام وبدوره في كفاءة استغلال الموارد والعدالة في التوزيع طمعا في ثواب دائم وخوفا من عقاب دائم في الآخرة، والمنهج الإسلامي يعالج دور المال في حياة المُسلم على أنه عامل بناء وتكاتف وليس أداة صراع ودمار، ويذكرنا سبحانه وتعالى بأن المال ملك لله والإنسان مستخلف فيه لقوله تعالى: **(وَأَنْفِقُـــوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيـــــهِ)**[39] ، وهذا يعني التزام الإنسان بشروط المالك الأصلي في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع لهذا المال وأن يسعى في الأرض لاكتشاف الكون ومن ثم إعماره وتنميته مع التذكير بالبعث والسؤال عن الاستخلاف لقوله – تعالى - : (**هُـــوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُـــوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)**[40] ، ووضع المنهج الرباني الأسس العامة والخاصة للاستغلال الأمثل للموارد والعدالة في توزيعها ، من خلال تحريم الظلم بكل صوره فأحل سبحانه وتعالى البيع وحرم الربا لأن الأخير يعمل على تكدس المال في أيدي الأقلية دون جهد أو مبادرة في استثمار الأموال ، وفي هذا ظلم لأصحاب المبادرة والاستثمار، بتحملهم كل المخاطر، لذا لعن الرسول عليه الصلاة والسلام آكله وموكله وكاتبه وشاهديه وقال : **(هم فيه ســـــواء)**[41] كما نهى المنهج القرآني عن اكتناز المال وحث على الاستثمار لتحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم ، لقوله – تعالى - : **(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)**[42] كما قيد الإسلام السلوك الانتاجي والاستهلاكي للفرد بقيود نافعة تعمل على الكفاءة في الاستغلال والعدالة في التوزيع وتحمي الإنسان أسباب الشقاق والصراع ، قال - تعالى - :(**إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ**) [43] وحث على الاعتدال في الإنفاق بقوله – تعالى - :(**وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)**[44] إضافة إلى أن الإســـــلام حـــــرّم الصور الأخرى للظلم كالاحتكار والغش والرشوة لقوله - عليه السلام - **"من غشنا**

فليس منا" وقوله: " من احتكر فهو خاطئ" كما قال : عبدالله بن عمر رضي الله عنه " **لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي والرائش"**[45] كما أكدت الكثير من الآيات والأحاديث أن للمال دورا أساسيا في التكافل الاجتماعي فالإرث يحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد العائلة ، والزكاة تمثل التكافل بين الأغنياء والفقراء وحدد الله أوجه صرفها للفئات الأكثر احتياجا في قوله – تعالى - : (**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)** [46] فضلا عن صور أخرى للتكافل الاجتماعي لا يتسع المجال لذكرها. ولاشك أن تأصيل هذه القيم في عقول الأفراد وترسيخها في سلوكهم تتطلب توعية أفراد المجتمع بأهميتها في بناء حياتهم وحضارتهم ، وتنتشر التوعية عبر دوائر التنشئة المتعددة بدأ من الأسرة وتعريجا إلى المؤسسات التعليمية والمساجد والإعلام والنوادي وغيرها ، ليصبح ذلك المنهج جزء من المفاهيم الفكرية وواقعا لحال الأفراد والمؤسسات في الدول العربية والإسلامية .

3- آليات الكشف عن الفساد ومتابعته :

تكاثفت الجهود المحلية والاقليمية والدولية ، لإيجاد التدابير اللازمة لمحاصرة الفساد والحد منه ، بإصدار مجموعة من التشريعات واللوائح بالخصوص ، وليبيا إحداها إذ شرع المشرع الليبي أجهزة وهيئات مختصة بهذا الشأن ، فتوافرت مجموعة من الآليات التي ارتبطت بالأجهزة والتشريعات واللوائح التنظيمية وتضمن ولو نسبيا الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها ، سواء كانت متواجدة سابقا كديوان المحاسبة والرقابة الإدارية واستحداث مثل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، إلى جانب الآليات الإقليمية والدولية .

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :

منظمة حكومية ذات شخصية مستقلة ، تتمثل اختصاصاتها في التحقيق والكشف عن جرائم الفساد والتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي والجهات ذات الصلة لاسترداد الأموال الناتجة عن الفساد داخل البلاد وخارجها ، وتلقي الإفحاصات المالية وطلب البيانات من الأشخاص والكيانات المختصة ، وإعداد المقترحات المتعلقة بتعديل التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد .

ديوان المحاسبة :

يعد أعلى سلطة للرقابة المالية في الدولة ، نشأ الديوان بموجب القانون رقم (72) لعام 1955 ثم مر بتغييرات تشريعية مختلفة نتجت عن تغير التبعية والهيكلية وتغير أنظمة

الحكم في البلاد، وتتمثل صلاحيته بموجب القانون رقم (19) لعام 2013 المعدل منع الفساد من خلال تقييم السياسات المالية المتبعة في إدارة الأموال العامة ، إضافة إلى الرقابة المالية على السلطتين التشريعية والتنفيذية .

هيئة الرقابة الإدارية :

تتركز صلاحياتها في إجراء التحقيقات اللازمة مع الهيئات التنفيذية للتأكد من أداء مهامها بما يتوافق والتشريعات وأن موظفيها يؤدون أعمالهم دون اساءة لاستخدام السلطة، إضافة إلى التحقيقات اللازمة للممارسات الإدارية غير العادلة والمتعارضة مع القوانين ضد الموظفين العموميين [47] .

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

وهي اتفاقية اقليمية وقعت عليها 21 دولة عربية في ديسمبر 2010، وتهدف إلى تعزيز التدابير الرامية للوقاية من الفساد ومكافحته وكشف أشكاله وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيه ، إلى جانب تعزيز التعاون العربي للوقاية منه واسترداد الموجودات وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وتشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على تبني ثقافة منع الفساد والمشاركة الفعالة في مكافحته [48] .

اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد AUCPCC:

وهي الاتفاقية الخاصة بالتصدي للفساد السياسي في القارة الإفريقية ، وتمثل أحكاما إلزامية في مجالات المنع والتجريم والتعاون الدولي واسترداد الأصول وتعزيز الشفافية والمساءلة في أنحاء القارة ، وتغطي الاتفاقية مجموعة واسعة من الجرائم منها الرشوة المحلية والأجنبية وتحويل الممتلكات من قبل الموظفين العموميين ، والاتجار بالنفوذ والإثراء غير المشروع وغسيل الأموال وإخفاء الممتلكات والقضاء على الجرائم ذات الصلة في القطاعين الخاص والعام ، ورغم المساعي الجادة للامتثال للاتفاقية لاتزال التحديات قائمة من حيث عدم الاستقلالية الكاملة لوكالات مكافحة الفساد الوطنية وتوفير الموارد الكافية لها [49].

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسادUNCAC :

وهي اتفاقية متعددة الأطراف دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2003 وهي الاتفاقية الأكثر شمولا وقوة في محاربة الفساد على نطاق عالمي ، من خلال توفير أطر تضع معايير لمناهضة الفساد للقضايا العابرة للحدود ، ودعم منظمات المجتمع المدني للاستخدام الفعال للاتفاقية ، ووضع منهجية فعالة لرصد الفساد ومناهضته على المستويين الوطني والدولي[50] .

منظمة الشفافية الدولية - Transparency International):

منظمة غير حكومية دولية معنية بشئون الفساد ، تهتم بحشد وتعبئة قوى جهود المجتمع المدني العالمي لدعم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد بين الدول ومنع الأنشطة الإجرامية الناشئة عنه من خلال اصدار قوائم مقارنة للفساد حول العالم ، وتصدر منذ عام1995 مؤشرا سنويا لانطباعات الفساد يُعرف بمؤشر مدركات الفساد ، سُمي كذلك لأن الفساد يحدث في الخفاء ولكن يمكن ادراكه بمؤشرات ومظاهر عدة ، ولعبت المنظمة دورا أساسيا في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد وميثاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 0ECD ضد الرشوة[51] .

الخاتمة :

حاولت الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الاقتصادي التي نخرت أجساد المجتمعات قاطبة ، وعانى منها العالم قديمة وحديثه والمتقدم منه والنامي على حد سواء ، وتطرقت الدراسة في هذا الشأن إلى ذكر آراء الاقتصاديين والمحللين وبينت مدى تأثير الفساد في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية ، وحددت الدراسة سلبيات الفساد على الأفراد والمؤسسات والمجتمعات الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على الاقتصادات وتحقيق التنمية الشاملة بها ، كما أوضحت الدراسة قصور البيانات المتعلقة بهذه الظاهرة في الدول العربية بوجه عام وليبيا بوجه خاص بكونها لا تعكس الواقع الفعلي لطبيعة هذه الظاهرة ، لذا استعانت الدراسة بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية في توضيح حجمها وأسبابها وتداعياتها المختلفة الاقتصادية منها وغير الاقتصادية لتوثيق تحليلاتها لهذه الظاهرة .

واستنادا إلى ما قدمته الدراسة يمكن تلخيص موضوعها على النحو التالي :

أولا- إن الفساد قضية عالمية موجـــــودة في جميع أنحاء العالم وبدرجات متفاوتة ، وتعاني منها كل الدول وإن كانت معاناة الدول النامية منها والعربية خاصة كبيرة جدا فوفق ما أشارت إليه منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لعام 2020 م بلغ المعدل العام للدول العربية في مؤشر مدركات الفساد حوالي 34% من 180 دولة ، وأدرجت بعض منها في مراتب متدنية منها بينها ليبيا ، لضعف البيئة المؤسسية حيث أسهم الدور الكبير الذي يلعبه القطاع العام في الاقتصادات العربية ونقص المساءلة وضعف الرقابة ، في احتكار الحكومة للقرارات بشكل أدّى إلى اختزال العديد من المؤسسات منها القضاء والإعلام واختفاء التنظيمات الرسمية التي تحددها القوانين واللوائح ، يعضدها في ذلك

ضعف وهشاشة الرقابة والمساءلة الأمر الذي جعل من هذه المؤسسات تابعة للسلطة التنفيذية .

ثانيا – إن الفساد الاقتصادي يؤثر بصورة سلبية في معدلات التنمية الاقتصادية وفي العدالة التوزيعية للدخل القومي ، وفي الاستثمارات والنمو الاقتصادي وايرادات الدولة وفي مستوى الفقر وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع التي سبب وجودها نقص الشفافية في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية وغياب المؤسسات الفاعلة التي توفر البيئة الملائمة للاستثمارات في الوطن العربي ، حيث تعاني من النقص في البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الجدية وكذلك القوانين التي تحكم الأنشطة الاقتصادية وسوق المال ، الأمر الذي أثّـــر ومازال يؤثر بصورة سلبية في استراتيجية التنمية الاقتصادية في عموم الدول العربية ، كما يعمل الفساد الاقتصادي على ادخال الرِّشوة والوقت الضائع الذي يسببه في دوال التكاليف بما يزيد من التكلفة، والفساد يخفض العائد على الاستثمار بما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي ، ويلاحظ أنه حتى الدول التي حققت نموا اقتصاديا مع وجود الفساد فإنها تدفع مستقبلا ثمنا باهظا، لأن الفساد يغذي نفسه ويولد سلسلة من العوائد غير القانونية التي تقوّض التنمية والتقدم لامحالة .

ثالثا – أهمية الوازع الديني والرقابة الداخلية لدى الفرد، لتدارك الفساد قبل وقوعه، وأن هناك جهود دولية وإقليمية تتصدى للفساد سواء بالتدابير القانونية والتنظيمية أو آليات المعالجة المتعددة ، كما إن الجهود الليبية المبذولة رغم نتائجها الهزيلة ، إلا أنها جهود معتبرة سواء في مجال النصوص القانونية أو في مجال استحداث الهيئات المتعلقة بالوقاية والعلاج .

الهوامـــــــــش:

1- يوسف خليفه اليوسف ، الفساد الإداري والمالي: الأسباب ، والنتائج ، وطرق العلاج ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 30 ، العدد 2 ، 2002 ، ص 258 .
2- الطاهر أحمد الزاوي ، مختار القاموس ، الدار العربية للكتاب ، 1988 ، ص 477 .
3- سورة القصص ، الآية (77) .
4-صحيفة وقائع مكافحة الفساد ، https:llwww.albankaldawli.org
5-عادل عبد اللطيف ، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها ، بحث منشور في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز الدراسات العربية، ديسمبر، 2004 ، ص 384
6- نوري كناي ، آثار الفساد الاقتصاددي على الاقتصاد الوطني : سبل الوقاية والعلاج ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، 2013 ، ص6 .
7-عادل عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 384 .
8-التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا ، ص 17 ، 2021، الموقع الأكتروني : https:llwww.unicri.it
9- مي طه خليل، دنيا الفساد، الأهرام الاقتصادي، العدد 1350، نوفمبر 1994، ص19
10-المرجع السابق ، ص 17 .
11- مجدي الشبعاني ، قراءة حول ترتيب ليبيا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 ، الموقع الإكتروني : https:ll www.eanlibya.com
12-محمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت ، 2010 ، ص 43 .
13- مؤشر ادراك الفساد ، 2020 ، https:ll.transparency.org
14- محمد الطيب ، ليبيا في مؤشر الفساد العالمي (2011 – 2017) ، https:llwww.atrigatenews.net.
15-انطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بحث منشور في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت2004، ص500 .
16-- نوري كناي ، مرجع سابق ، ص 12 .
17-هشام مصطفى الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي الوضعي،ص55 httpsPllmksq.journals.ekb.eg
18 - يوسف خليفه اليوسف ، المرجع السابق ، ص 261 .
19- تقرير ديوان المحاسبة 2019 ، 2020 . ص 60 . httpsllaudit.gov.ly
20- يوسف خليفة اليوسف ، مرجع سابق ص 264 -265 .
21- محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره ، بحث منشور في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2004 ، ص 83 .
22-محمود عبد الفضيل ، الفساد وتداعياته في الوطن العربي، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة الثانية والعشرون ،العدد 243 ، مايو 1999 ، ص 7 .
23- يوسف خليفة اليوسف ، مرجع سابق ص 261 – 263 .
24- جائحة فيروس كورونا وتفاقم الفساد https:llwww.france24.com
25-تقرير الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة https:llwww.libyaalahrar.tv
26- تقرير ديوان المحاسبة 2019 ، 2020 ، ص18 httpsllaudit.gov.ly
27-الموقع الأكتروني :https:llwww.afrigatenews.net

28- يوسف خليفة اليوسف ، مرجع سابق ص 266 .
29- تقرير ديوان المحاسبة 2019 ، 2020 ، المرجع السابق .
30- المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات ' السياسات الجمركية في ليبيا وفق تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015 ، مايو 2016 ، ، ص5 https:ll loopsresearch.org
31-تقرير ديوان المحاسبة 2019 ، المرجع السابق .
32- يوسف خليفة اليوسف ، مرجع سابق ، ص 266 .
33- التدفقات المالية غير المشروعة ، المرجع السابق ، ص17 .
34- الموقع الأكتروني httpsll:www.skynewsarabia.com
35-تقرير المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات ، مرجع سابق .
36- الإسكوا : أخبار الأمم المتحدة . https:llnews.un.org
37- التدفقات المالية غير المشروعة ، المرجع السابق ، ص 20 .
38- https:lllibianstakd.com
39- القرآن الكريم ، سورة الحديد ،الآية 17 .
40- القرآن الكريم ، سورة الملك ، الآية 15
41- يوسف خليفة اليوسف ، مرجع سابق ، ص 278 .
42- القرآن الكريم ، سورة التوبة ، الآية 34 .
43- القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآية 90 .
44- القرآن الكريم ، سورة الفرقان ، الآية 67 .
45- يوسف خليفة اليوسف ، مرجع سابق ، ص279 .
46- القرآن الكريم ، سورة التوبة ، الآية 60 .
47-التدفقات الماليةغير المشروعة ، المرجع السابق ، ص 22 .
48-تحليل مقارن للاتفاقيات الدولية لمكافحة الفسادhttps:lldraminlotfyoffice.com .
49-httpsllar. m.wikipedia.org
50-استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، . httpslltransparency.org
51-httpsllar. m.wikipedia.org